مطلقا ضعيفة الا الفعل الماضي كما ياتي انتهي مع زيادة وقوله ان
الامالة في غير ما سمع ثابتة في كل مسموع ينبغي ان يستثني منه الالف
فيد وها بقولهم افعل هذا اما لا **تنبيهان** الاول اورد
على الناظم انه لا اشكال في امالة الفعل الماضي وهو سبب امالة واجاب
بانه مستثني والقرينة على استثنائه قوله السابق وهكذا بدل
عين الفعل ان يول ليا فلت الخ وقوله وكهاذا وتلا لان تلا نفلا ماضي
واما الاخذ باطلاق قوله الالف المبدل من يا في طرف فقضيته انه يمال ضحي
الا الاطلاق هنا واذا ذهبنا الي تخصيص كل بخصوص الاخر تعارضا في ضحي
الثاني قال الاشموني انما لم تمل الحروف لان الفها لا تكون عن يا ولا
تجاور كسرة فاشبهت الفا اصلية وعلي هذا اميلت الرا من الر والرا والها
والطا في فواتح السور لانها اسما ما يلفظ به من الاصوات المقطعة في
مخارج الحروف انتهي ومن العجب ما كتب الشهاب على قوله وعلي هذا ا
اميلت الرا الخ من قوله لك ان هذه اسما نعم هي اسما حروف انتهي وهو نتوود
مصرح بانها اسما الثالث مراده بقوله غيرها الها المشغلة ضميرا
لا ها التنبيه ولا غيره **قوله** في طرف سكت عن الامالة قبل كسر را
غير متطرفة ولا يلزم من السكوت عن شي نفيه فاندفع قول ابن هشام
في التوضيح انه اشترط تطرف الرا وان ذلك الاشتراط مردود ويرد
على امالة فتحة الطا من رايت خبط رباح **قوله** كذا الذي تليه ها
التانيث معني ومخرجا وسكونا وخفا وزيادة واستلزاما للفتحة
وتطرفا واختصاصا بالاسما وانما لم يمل في الوصل لانها فيه تا والتا لا
تشبه الالف وقوله اذ ما كان غير الف لان سكونها قبل الها ازال بعض
شبهها بها التانيث ولان الحرف الممال لابد له من حرف متحرك قبله
ليقرب فتح ذلك الحرف من الكسرة فيكون ذلك التقريب سلما الي الامالة
والالف ساكنة لا يكون ذلك فيها ولان الالف لو اميلت لم يكن ذلك
الا بامالة ما قبلها ولو فعل ذلك لظن ان الامالة للالف دون الها
تنبيه الضمير الاول في قوله تليه راجع الي الفتح لانه
الذي يمال لا الحرف الذي يليه ها التانيث فلا وجه لاستثنائه :

الالف

الالف فكان ينبغي ان يقول
وقبل ها التانيث ايضا ان نفقد ولا تمل لهذه الها الالف
قال الشهاب وهذا مبني على ان موصوف الموصول اعني الذي الفتح وليس
بلازم لجواز ان موصوفه الشي الاعم من الفتح والالف فان ما قبل ها
التانيث لا يكون الا مفتوحا او الفا فاذا اخرج منه الالف تعين الفتح ويجوز
ان يجعل غير الالف بمعني الحرف المفتوح ويكون الحكم بامالته على التجوز

التصريف

هو بالمعني العملي تغيير في بنية الكلمة لغرض معنوي او لفظي وبالمعني
العلمي علم باصول يعرف بها احوال ابنية الكلمة صحة واعلالا وقد
اشار اليهما في التوضيح تبعا للشارح لانه بعد ان ذكر المعني الاول وشرحه
قال ويسمي تلك الاحكام اي معرفتها علم التصريف واذا عرفت ان المعني
الاول هو المعرف بقوله تغيير الخ اشكل قول شارحه ان التغيير جنس
وباضافته الي البنية وهي الصيغة خرج التحول لان التحول لم يدخل في الجنس
وهو قوله تغيير لان التحول اسما الادراك او الملكة او المسائل وشي منها
لا يسمي تغييرا فتدبر كما يشكل تقديره لفظ معرفة في قوله ويسمي تلك الاحكام
حيث قال ويسمي معرفة تلك الاحكام لان فيه تغييرا اعراب المتن وسيهله
خفا الاعراب والمتن مبني على ان علم الصرف بمعني المسائل والاحكام
كما هو احد الاطلاقات الثلاث والشارح صرفه الي الاطلاق الاخر وهو
المعرفة ولا يليق ذلك عنه الا بمثل المعرفة هذا وقولهم ان موضوع
الصرف الاسما المتمكنة والافعال المتصرفة في لغة العرب يقتضي مغايرته
للنحو لان موضوعه اخص من موضوع النحو الذي هو الكلمات العربية
اذ تمايز العلوم بتمايز الموضوعات ثم انه يرد على التخصيص بالاسما
العربية دخول التصريف في الاسما الاعجمية لانها تثني وتجمع وتصغر
الا ان يقال التصريف الذي موضوعه ما ذكر غير هذه الاشيا بل ما يخص
الابدال والقلب والزيادة مما ذكره الناظم في هذا الباب واعلم ان لهذا
العلم خطرا ومتخطرا امره انه يقع فيه الغلط للافراد من العلما كقول

Copyright © King Saud University